تشريعات جديدة تضعف الاسلاميين ومؤسسات النقابات.. والنواب محرجون من اخفاق البرلمان في الانعقاد

الاردن: النقابات المهنية تواجه معركة مصير مع خطة الحكومة لمراقبة موازناتها المالية

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

يعكس تهريب النصاب في البرلمان الاردني امس الاول للحيلولة دون عقد جلسة رقابية هي الاولى منذ بداية الدورة البرلمانية مستوى الانفلات بين النخب السياسية المحلية، سواء تلك التي تقود مجلس النواب او التي تقود سلطة التنفيذ.

وفي الواقع لا توجد جهة او شخص يمكن اتهامه بتهريب النصاب، فقد اعلن مجلس النواب انه بصدد عقد جلسة نقاش رقابية تحت عنوان نوايا الحكومة في الحاق مالية النقابات المالية برقابة ديوان المحاسبة المركزي وهو امر شائك ومعقد ومثير للجدل كان يفترض ان يقول النواب كلمتهم به، لكن الجلسة المخصصة والتي كانت ستناقش ايضا البطالة والفقر لن تنعقد لان 44 نائبا فقط حضروا الجلسة من اصل 110 نائبا الامر الذي تطلب تأجيلها لغد الاربعاء.

ولم يعد سرا ان النواب الذين اهتموا بالحضور يشكلون النخبة المسيسة من المجلس اضافة الى كتلة التيار الاسلامي، وليس سرا كذلك ان تهريب النصاب سلاح يستخدم بين الحين والآخر لتجنب بعض القضايا المثيرة للجدل او لتجنب اتخاذ موقف محدد وفي الواقع تتبرع بعض كتل البرلمان احيانا بتهريب النصاب لخدمة توجهات الحكومة.

ويعكس ذلك حجم الاختلاف والتعارض على مبدأ السيطرة الحكومية على المفاصل المالية في المؤسسات النقابية المهمة، حيث دائما كانت هذه المؤسسات تتمتع باستقلالية مالية تتمكنها من السيطرة والتحكم والوقوف بقوة في مواجهة التوجهات الحكومية.

ويقول النقابيون ان حديث الحكومة عن الحاق موازناتها المالية برقابة ديوان المحاسبة لا يمس فقط باستقلاليتها، لكنه يمهد لحرمان النقابات التي اتخذت دوما دور المعارضة من اوراقها الرابحة المتمثلة بالاستقلالية المالية، ويمهد كذلك لاحكام سيطرة الحكومة علي النقابات المهنية.

ولذلك يعارض النقابيون بشدة هذا التوجه، فيما تقول الحكومة بان مبادىء الشفافية ينبغي ان لا تطبق على المؤسسات الرسمية فقط، مشيرة لوجود تجاوزات مالية بين الحين والآخر في عمق الاطار المالي للعمل النقابي، وبطبيعة الحال يجد النقابيون شركاء لهم في مواقفهم من بين اعضاء مجلس النواب الذين يرون بان وجود اخطاء وتجاوزات صغيرة ومحدودة داخل النقابات المهنية لا يبرر التعامل معها كمؤسسات رسمية والحاقها برقابة ديوان المحاسبة.

ويظهر التعقيد في هذه القضية مع صعوبة تكوين صداقات خارج المعارضة تؤيد موقف النقابات فالشفافية المالية مطلب اساسي ودائم لجميع مؤسسات العمل المدني والاحزاب وحتى للنقابات نفسها وسمعة ديوان المحاسبة كجهة رقابة مركزية ايجابية للغاية، وبالتالي لم يعد من السهل التضامن مع موقف النقابات ويخشى بعض النشطاء الذين علقوا في منتصف مسافة الحوار بين الطرفين من قراءات سلبية لأي تضامن مفترض مع النقابات المهنية خصوصا مع عدم وجود حجج قوية يمكن استثمارها لشرح موقف النقابيين.

لكن بكل الاحوال يمكن القول ان وجود عين للرقابة الحكومية على الملف المالي للنقابات المهنية يضعف بكل تأكيد المؤسسات النقابية ويضعف التيار الاسلامي بشكل حصري الذي يسيطر عمليا على اهم واغنى نقابتين وهما المحامون والمهندسون، الامر الذي يفسر اعتراضات الاسلاميين على توجهات الحكومة في هذا الصدد.

والمعروف ان القوانين الناظمة للخدمات والاستشارات في البلاد تضمن دخلا دائما للنقابات المهنية وتحديدا لنقابة المهندسين التي تدفع لها رسوم عند التراخيص البناء بموجب القانون ومع تزايد عدد المشتركين ورسوم الاشتراك التي تدفع اصبحت النقابات دور خبرة مهنية غنية وصلبة ماليا ومستقلة الى حد بعيد ولديها قدرات مالية طالما استخدمها لاسلاميون في مشاريعهم السياسية، كما توجد داخل النقابات المهمة صناديق استثمار تعزز المدخرات والارباح وتساهم في تقوية المؤسسات النقابية.

واذا ما نجحت الحكومة في ادخال ديوان المحاسبة المركزي وهو جسم حكومي في الواقع يعمل بشكل مستقل في ظل حصانة القانون الى عمق العمل النقابي، فالفرصة ستكون مواتية ليس فقط لاضعاف الاسلاميين ولكن للتخلص من الصداع الذي سببته النقابات للحكومات المتعاقبة طوال العقدين الماضيين.

ويبدو ان ما يحصل هو بروفا مطابقة لما حصل مع البؤرة المالية في جماعة الاخوان المسلمين وهي جمعية المركز الاسلامي التي تدار عبرها امبراطورية الاخوان الخيرية والمالية تحت شعار الصدقات والزكاة وقد نجحت الحكومة باستغلال تعديل قانوني له علاقة بالجمعيات الخيرية لكي تسيطر على جمعية المركز بعد ان رصدت فيها مخالفات مالية وادارية، وذلك عبر لجنة حكومية يراسها الاخواني السابق الدكتور بسام العموش حلت مكان هيئة الاخوان الادارية للجمعية المشار اليها.

وهذا الموضوع اصبح مثارا للجدل والتعارض والاعتراض في الاردن وبسبب حساسيته يمكن قراءة تهريب نصاب البرلمان على اساس انه خطوة لدعم توجهات الحكومة عن بعد في المجال.

وفي الجهة المقابلة نجحت وزارة معروف البخيت خلال الاسابيع الثلاثة الماضية باحتواء توقعات التعديل والتغيير الوزاري ونجحت ايضا في تسويق انطباعات مباشرة توحي بانها الوزارة التي ستتولي ادارة ملف الانتخابات العامة في البلاد نهاية الصيف المقبل رغم ان اجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري لم يتقرر بعد بصورة نهائية على مستوى المرجعيات، ورغم ان الدولة وفي قنوات القرار المركزية ما زالت تأخذ بالاعتبار كل الاحتمالات بما في ذلك عقد الانتخابات في موعدها او تأجيلها.

الكتلة الاسلامية تنتقد اخفاق مجلس النواب بمناقشة ارتفاع الاسعار ومشكلة البطالة

عمان ـ «القدس العربي»:

اعرب رئيس الكتلة الإسلامية في البرلمان الأردني عزام الهنيدي عن اسفه لاخفاق مجلس النواب في عقد الجلسة التي كان مقررا عقدها يوم امس الأول والمخصصة للجانب الرقابي، مشددا على اهمية ان يسهم النواب في التخفيف من غلواء الاسعار باعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

وقال في تصريح له امس ان تكرار تغييب النصاب للحيلولة دون التئام جلسات الرقابة هو «احد معالم ضعف المجلس المناط به التشريع والرقابة».

وكان مجلس النواب قد فشل أمس في عقد جلسة رقابية لعدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب (74) نائبا يشترط حضورهم لاستكمال النصاب القانوني.

وكان مدرجا على جدول أعمال الجلسة طلب مناقشة عامة لموضوعين الأول موضوع الأسعار ومشكلتا الفقر والبطالة والثاني يبحث دستورية تدقيق ديوان المحاسبة لسجلات النقابات والجمعيات الخيرية الى جانب ردود الحكومة على أسئلة نواب وردودها على استجوابين.

وقال النائب الهنيدي انه «كان الأجدر بالنواب ان يلزموا الحكومة تغيير سياساتها التي تراكم الأعباء على الشريحتين المتوسطة والفقيرة في حين تنحاز لمصلحة الشريحة الثرية والمتنفذة التي تحظى بالامتيازات والتسهيلات».

واشار الى اهمية تناول مشاكل غلاء الاسعار والفقر والبطالة بالبحث «الجاد»، داعيا النواب الى الضغط على الحكومة لايلاء الجانب الاجتماعي الاهمية المناسبة، بغية «التخفيف من معاناة الشرائح الفقيرة التي تعاني وطأة ارتفاع الاسعار المضطرد وتآكل الدخول دون ان تجد حلولا ناجعة لمشاكلها».

وكان مجلس النواب قد فشل في عقد جلسة مناقشة عامة حول ملف الأسرى الأردنيين في السجون الصهيونية، وحال عدم توفر النصاب دون الاستماع الى استجوابين نيابيين لوزيري الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والصناعة والتجارة.

وكذلك دون انعقاد جلسة مناقشة عامة في الدورة الماضية حول دخول شحنة حبش «اسرائيلي» مطحون الى الاردن رغم وجود قرار حكومي بمنع دخول طيور من أي بلد يظهر إصابتها بانفلونزا الطيور.

مصرون على الغاء عقوبتي التوقيف والحبس

اعلاميو الاردن يطالبون باقرار قانوني المطبوعات والنشر

عمان ـ «القدس العربي»

دعا المجلس الاعلى للاعلام في الأردن ونقابة الصحافيين الاردنيين الى اقرار مشروعي قانوني المطبوعات والنشر وضمان حق الحصول على المعلومات المعروضين امام مجلس النواب في دورته الحالية تعزيزا لحرية الصحافة في الاردن.

واكد الطرفان على لتدريب لرفع مستوى المهنة وتنمية قدرات الاعلاميين لمواكبة التطورات التي يشهدها قطاع الصحافة والنشر.

واعربت رئيسة المجلس الاعلى للاعلام سيما بحوث خلال زيارتها امس الاول الى نقابة الصحافيين ولقائها نقيب واعضاء مجلس النقابة عن املها ان يساهم الحوار حول مشروع قانون المطبوعات والنشر بتسهيل مهمة الجسم الاعلامي في توضيح وجهة نظرهم عند مناقشة مجلس النواب لمشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات المعروضة على الدورة الحالية والذي يأتي استكمالا للتعديلات التي ادخلت على قانون المطبوعات ومنحت الصحافي الحق في الحصول على المعلومات والاخبار من مصادرها.

وجددت بحوث التأكيد على اهمية الفصل بين عقوبتي التوقيف والحبس نتيجة ابداء الرأي بالقول والكتابة وسائر التعبير في قانون المطبوعات.

وكان اتفاق حكومي نيابي افضى الشهر الماضي الى ارجاء ادراج مشروع قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر على جدول اعمال المجلس الى موعد لاحق دون تحديده لحين اعادة اللجنة بعض المواد الواردة في المشروع خصوصا ما يتعلق بعدم جواز التوقيف او الحبس جراء ابداء الرأي.

وكانت لجنة التوجيه الوطني النيابية اقرت مشروع القانون الذي نص على انه «مع مراعاة احكام التشريعات النافذة لا يجوز التوقيف او صدور عقوبة الحبس نتيجة ابداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير. واكدت بحوث سعي المجلس للعمل ضمن خطة معدة للتعاون مع المؤسسات الاعلامية والصحافية كافة من خلال فتح قنوات حوار تضمن تحقيق الغاية الرئيسة في اعلام حر ومستقل يلتزم بمبادىء المهنة واخلاقياتها ويجسد المستوى المهني العالي للصحافيين والاعلاميين الاردنيين.

ومن جانبه اشار نقيب الصحافيين طارق المومني الى التوافق في وجهات النظر تجاه الغاء العقوبات السالبة للحرية «عقوبتي التوقيف والحبس» في قضايا النشر واهمية اقرار مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات مجددا موقف النقابة الرافض للغرامات المغلظة على جرائم النشر. واشار المومني الى اهمية تعاون النقابة والمجلس في تدريب الصحافيين لما لهذا الجانب من اهمية في رفع مستوى المهنة وتحصين الصحافي خلال تناوله القضايا العامة في وسائل الاعلام المختلفة اضافة الى اهميته في تجاوز الاخطاء المهنية التي تزيد من صعوبة مهمة الجسم الصحافي في ايجاد رأي عام يحتشد الى جانب مطالبه واهدافه في تعزيز الحريات الصحافية.

اتهام البابا شنودة بالهرطقة ردا على هجوم قناة قبطية على عميد معهد اللاهوت بأمريكا.. واستنكار استقبال مبارك للشيخ الشعراوي

معارك حول اهتمام كوندوليزا بقضية ايمن نور.. ومطالبة مبارك بتسريح رئيس الوزراء بسبب زوجته.. والتحقيق بحلقة لقناة روتانا

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف الصادرة امس الاثنين عن استقبال الرئيس مبارك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والوفد المرافق له وقرار الرئيس بتخصيص التبرع الذي قدمه امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بمبلغ مئة وعشرين مليون دولار لهيئة السكك الحديدية لشراء 40 جرارا من امريكا ثمن كل جرار ثلاثة ملايين دولار كما اعلن ذلك وزير النقل محمد لطفي منصور وقرار النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بفتح تحقيق واسع مع مقدمة البرامج بقناة روتانا هالة سرحان بسبب برنامجها عن فتيات الليل في مصر، بعد الضجة التي ثارت بسببه وتقدم عدد من الفتيات ببلاغات ضدها قلن فيها ان هالة دفعت لهن مبالغ مالية ليظهرن في البرنامج ويدعين انهن فتيات ليل ووعدتهن بحجب وجوههن، الا انهن فوجئن بها مكشوفة وهو ما اساء اليهن والى اسرهن، لانهن لا يعملن بهذه المهنة. وكانت قناة «المحور» في برنامجها الشهير 90 دقيقة قد بدأت حلقات عن هذه القضية التي بدأت تثير موجات متصاعدة من الاستياء ضد هالة خاصة ان الفتيات زعمن ان الشرطة تقف وراء الدعارة، وارسال الرئيس مبارك مندوبا عنه الى مستشفى دار الفؤاد للسؤال عن صحة الدكتور عبد الكريم الارياني وزير خارجية اليمن الاسبق والمستشار السياسي للرئيس علي عبد الله صالح واستمرار اسرائيل في عمليات التنقيب التي تهدد المسجد الاقصى، وقرار النائب العام باخلاء سبيل 34 من طلاب جامعة الازهر من الاخوان المسلمين الذين شاركوا في الاستعراض العسكري وتجديد حبس 14 اخرين واستمرار انتظام العمل في شركات الغزل والنسيج التي اضرب عمالها في كفر الدوار وزفتى وشبين الكوم بعد ان حصلوا على حقوقهم والاعلان عن بدء محاكمة محمد عصام العطار المتهم بالتجسس لحساب المخابرات الاسرائيلية يوم 24 من الشهر الحالي، ومناقشات حامية في لجنة الدفاع والامن القومي بمجلس الشعب بين عدد من نواب الاخوان المسلمين ومساعد وزير الداخلية اللواء احمد ضياء الدين. والى شيء مما لدينا اليوم.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما اشبه والتي قال زميلنا وصديقنا بـ«المساء» محمد فوده عن وزير التعليم العالي الدكتور هاني هلال يوم الاحد في عموده ـ من الواقع ـ ردا على كلمته في افتتاح اسبوع شباب الجامعات حق الطلبة في العمل السياسي داخل الجامعات بدون توجيه خارجي:

«نحن مع الدكتور هاني هلال ان العمل السياسي للطلاب تحت شعار ديني مرفوض ويجب ان نمنع هذا العمل ولا نسمح به تطبيقا للمبدأ الذي اتفق عليه جموع المصريين بعدم تكوين اي حزب ديني.. لكن كيف يمارس الطلاب نشاطا سياسيا بعيدا عن الاحزاب؟! هل نطلب منهم ان يكون لهم رأي موحد في كل القضايا، ولا يسمح بالخلاف بينهم؟! هل نشكل لهم حزبا يسمى «حزب اتحاد الطلبة» ينضوون تحت لوائه ويتفقون على فكر واحد من خلاله؟!».

وفي «وفد» الاحد عاد زميلنا وصديقنا وقريبي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد سعيد عبد الخالق لمهاجمة وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال ووزير الاستثمار وقال كلاما جديدا عن رئيس الوزراء في عموده اليومي ـ بين السطور ـ

«اقترح تسريح الدكتور احمد نظيف رئيس الوزراء وايضا وزراء حكومته.. وانضمامهم الى جيوش العاطلين في مصر باستثناء الوزراء رجال الاعمال الذين سوف يتوجهون الى مكاتبهم الفخمة لمباشرة اعمالهم الخاصة. واقترح ان يتولى الرئيس حسني مبارك مسؤوليات رئيس الجمهورية، وسلطات رئيس الوزراء، ومهام الوزراء! ووقتها قد لا تحدث ازمة واحدة! هكذا اثبتت احداث العمال الاخيرة، والتي شهدت اضرابات واضطرابات في بعض مصانع الغزل والنسيج وفشلت خالتي الحاجة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة في حلها لانشغالها بطبخ المسقعة، التي تجيدها وفشل ايضا خالي الحاج حسين مجاور رئيس اتحاد العمال في اقناع المتظاهرين بالعدول عن الاضراب وانشغاله بتدني مستوى فريق اسمنت السويس الكروي، كما وقف الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار متفرجا من بعيد رغم ان هذه الشركات التي شهدت الاضطرابات العمالية تابعة للشركة القابضة المسؤول عنها، وكذلك انشغل الدكتور احمد نظيف رئيس الوزراء بأموره الخاصة، وزيارة السيدة الفاضلة والدته التي انجبت لنا هذا النابغة العلامة الفصيح البليغ، بزيارتها لمبنى التلفزيون المذيعة هالة ابو حشيش تأييدا لها، وتوجيه رسالة غير مباشرة الى انس الفقي وزير الاعلام بأن هذه المذيعة تتمتع برضاء الوالدة باشا، مما يعني توليها مسؤولية قطاع الاخبار! وكان زميلنا بـ«الاخبار» وعضو مجلس نقابة الصحافيين والقيادي بالحزب الوطني رفعت رشاد قد قال عن الحكومة واجتماعاتها مع رؤساء مجالس ادارة وتحرير الصحف الحكومية لبحث ديونها في «اخبار اليوم» يوم السبت:

«المؤسف ان رئيس الحكومة عقد اجتماعات مع بعض رؤساء هذه المؤسسات لكي يتفاوض معهم في حضور د. غالي الذي سن اسنانه للاستيلاء على رأس المال الثابت لهذه المؤسسات من اراض او مبان.. بدون مراعاة لاحوال هذه المؤسسات المتردية وبدون مراعاة لوجود مالك شرعي ورسمي ينوب عن الدولة في ملكية هذه المؤسسات وهو مجلس الشورى، لقد تجاهلت الحكومة مجلس الشورى.. لكن رئيس المجلس صفوت الشريف وهو شخصية قوية لا تخشى تهويشات الحكومة رفض هذا الاسلوب واتخذ موقفا صلبا نابعا من صلاحياته كرئيس للمجلس المالك لهذه الصحف وفي نفس الوقت تأكيدا لعدم جواز اللعب في هذه المؤسسات بعيدا عن المالك».

واذا كانت حكومة البيزنس فشلت حتى هذه اللحظة في بيع المؤسسات الصحافية القومية فانها تخطط لبيع جامعة الاسكندرية وهو ما كشفته زميلتنا شهيرة النجار في تحقيق لها بجريدة «الفجر» قالت فيه:

«الآن عاد الحديث مرة اخرى ليس عن مشفى الشاطبي وحده ولكن عن جامعة الاسكندرية كلها.. الخبر يقول ان جامعة الاسكندرية بكل مبانيها.. الكليات النظرية والعملية والمدن الجامعية وسكن الاساتذة المغتربين ومقر الجامعة بالشاطبي سوف تباع جميعها. الخبر صدمة بالطبع لكن مصدرنا الذي نثق فيه ـ فهو صاحب قرار داخل الجامعة وداخل محافظة الاسكندرية ايضا ـ اكد ان الموافقة على بيع اصول اراضي جامعة الاسكندرية لمجموعة من المستثمرين تمت بالفعل حيث وافق عليها وزير التعليم العالي د. هاني هلال ود. احمد نظيف رئيس الوزراء ود. محمود محيي الدين وزير الاستثمار.. وجاء الان حصر الاراضي ومنشآت الجامعة لمعرفة قيمتها وقد تم تحديد القيمة مبدئيا بـ20 مليار جنيه.

السيناريو الذي تمت الموافقة عليه كان كالتالي: «فالجامعة تملك 500 فدان في منطقة ابيس عند مدخل الاسكندرية الزراعي سيتم عليها بناء كل الكليات النظرية والعملية ومقر الجامعة والمستشفيات وسكن الطلاب عليها، ولان الارض ملك للجامعة فلن تدخل في التكلفة.. وسيتم طرح الجامعة كلها في مزاد المقابل المبدئي فيه سيكون 20 مليار جنيه ستؤخذ منها ملياران هي تكلفة البناء والانشاءات للجامعة الجديدة.. ويتبقى 78 مليار جنيه بالطبع ستذهب الى خزانة وزارة المالية وليس الى خزانة الجامعة.

ويبدو ان رئيس جامعة الاسكندرية الجديد د. حسن نذير لا يعرف ذلك، فمنذ ايام كان في فرح ابن احد الاساتذة في الجامعة وجلس يتفاخر بانه سيقوم بخصخصة مستشفى المواساة لانه لا يدري اي شيء على الجامعة.. فرد عليه احد الاساتذة قائلا له: ازاي.. القانون لا يسمح لك بذلك.. ألم تقرأ قانون الجامعات الخاص بالبيع.. فاذا اردت بيع طوبة فيجب اخطار وزارة المالية اولا وتورد المبلغ لها.. وبعد ذلك اما ان توافق او ترفض ان تعطيك ما اخذت.. فصمت رئيس الجامعة تماما. المكان الوحيد الذي سينجو من البيع هو مبنى كلية الهندسة في منطقة كامب شيزار المواجه للمعهد العالي للصحة لأنه ذو طراز اثري نادر، لكن السؤال هل يمكن ان يتم بيع جامعة الاسكندرية بهذه السهولة؟».

معارك وردود

والى المعارك والردود واولها من نصيب سفير مصر الاسبق في الجزائر والكاتب حسين احمد امين في «المصري اليوم» يوم الاربعاء ضد رجل الاعمال نجيب ساويرس:

بسبب قناته التلفزيونية التي بدأت البث التجريبي مستخدمة اللغة العامية المصرية واعتبرها تخريبا للغة العربية كما عالج ما تعرضت له من تشويه على مدى فترات تاريخية بقوله: «كثيرا ما اجد صعوبة في فهم تعابير يستخدمها شباب اليوم مثل: احنا اللي بهيظنا الفهايص ـ روش ـ صباح الهرتلة ـ فنش ـ شنبرة ـ كامننا ـ كاتش كادر في الألولو، الى آخره، ناهيك عن صعوبة فهمي لغة الممثل محمد هنيدي او المغني شعبان عبد الرحيم وامثالهما، وهي التي تفوق ما يصادفه شبابنا اليوم من صعوبة في فهم اشعار البحتري او أبي تمام. هذا وغيره ما يمكن ان نشتم منه افتقارا الى المرونة والى القدرة على التكيف مع العربية الفصحى؟

ان المرونة العظيمة للغة العربية الفصحى وقدرتها على الاشتقاق والمجاز والقلب والابدال والنحت، هما اللتان مكنتاها من ان تكون لغة القرآن والحديث وما فيهما من معان رفيعة سامية وتعبيرات دينية واجتماعية وتشريعية لم يكن للعرب بها عهد في جاهليتهم، كما استطاعت بعد ذلك ان تكون اداة لكل ما نقل من علوم الفرس والهند واليونان وغيرهم، ففي نحو ثمانين عاما من بدء العصر العباسي كانت خلاصة كل هذه الثقافات مدونة باللغة العربية رغم ان العرب لم يكونوا يعرفون شيئا عن مصطلحات الحساب والهندسة والطب ولا شيئا من منطق ارسطو وفلسفة افلوطين، فاذا هم وقد اصبحوا يعبرون بعربية فصحى عن ادق نظريات اقليدس وحساب الجيب الهندي وما وراء المادة لارسطو ونظريات الهيئة لبطليموس وطب غالينوس وحكم بزرجمهر وسياسة كسرى وما كانوا يستطيعون ذلك كله لولا ما بلسانهم من مرونة وحياة ورقي. اخبرتني ابنتي ان قناة تلفزيونية جديدة يملكها رجل الاعمال المصري نجيب ساويرس قد بدأت منذ يومين بث برامجها وان كل هذه البرامج (بما في ذلك نشرات الاخبار) تستخدم اللغة العامية وحدها دون الفصحى وهو ما اعتبره صاحب القناة في خطابه الافتتاحي خطوة رائعة الى الامام، ألا يمكن اعتبارها في واقع الحال خطوة من مخطط شيطاني يستهدف القضاء تدريجيا على اشرف لغات اهل الارض».

وثاني المعارك في تقرير اليوم من نصيب زميلنا محمد الشبة رئيس التحرير التنفيذي لـ«نهضة مصر» الذي انتقد يوم الاحد في بابه ـ شوية حرية ـ مطالبة وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس باستمرار بالافراج عن زميلنا ايمن نور بقوله: «ولا بد ان ينصح احد الوزيرة بأن كثرة اللغو الامريكي والغربي حول القضية من شأنه تعقيد ازمة نور التي يشعر كثير من المصريين هذه الايام انها توشك على الانتهاء وان ايمن نور قد يتم الافراج عنه لاسباب صحية او على الاقل يكتفى بوضعه في مستشفى ليحصل على الرعاية الانسانية اللائقة به كمعارض سياسي وعضو سابق بالبرلمان ورئيس حزب، واتمنى على السيدة جميلة اسماعيل ان تعلن من جانبها وان يعلن كل انصار زوجها أيمن نور احتجاجهم على التصريحات المريبة والمغرضة للوزيرة الامريكية وان يصدروا بيانا بالتبرؤ من ضغوطها واعتبار قضية نور قضية مصرية خالصة، وان التلاعب بورقة ايمن نور الان هو لعب بالنار سيدفع ثمنه من صحته ومعاناته في السجن». وفي نفس اليوم الاحد تناول زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روز اليوسف» في بابه ـ انتباه ـ بجريدة «روز اليوسف» في حوارا له مع مسؤول امريكي فقال كرم: «وجهة نظر المسؤول الامريكي الذي التقيته مؤخرا ان واشنطن تنحاز له وتطالب بالافراج عنه باعتبار قضيته من قضايا حقوق الانسان والحريات العامة وكان ضروريا ان اوضح له ان ذلك يعد تدخلا في الشأن الداخلي المصري، لان ايمن نور تمت ادانته بحكم قضائي نهائي في اتهامات تتعلق بالتزوير وليس صحيحا بالمرة انه ضحية للانتخابات الرئاسية ولم تكن تلك المرة الاولى التي توجه له هذه التهمة، فقد فعل نفس الشيء عندما كان صحافيا مبتدئا في جريدة «الوفد» وقام بتزوير صور التعذيب في اقسام الشرطة واعترف بذلك صراحة وقال: انه كان يدفع رشاوى للبوابين ويقوم بوضع «الميكروكروم» على ظهورهم ويقوم بتصويرهم وكأنهم يعذبون.

لم يكن ايمن نور في ذلك الوقت مرشحا للرئاسة ولم يكن الامر متعلقا بحقوق الانسان ولا الحريات العامة، كان ضروريا ان اوضح ـ ايضا ـ ان الادارة الامريكية لا تختار اصدقاءها الا من اسوأ الشخصيات التي لا تلقى قبول ولا احترام المصريين وتثق فيهم وتغدق عليهم العطايا والتبرعات وتفتح لهم مراكز الابحاث والدراسات وان مستشاري السوء هؤلاء هم الذين يضللون واشنطن ويقدمون لها تقارير مفبركة ومصطنعة لا تعبر الا عن وجهات نظرهم فقط ويزعمون ان ذلك يعبر عن رأي الشارع المصري مع ان الشارع بريء منهم ومن تصرفاتهم وضربت مثلا بدكتور الاقليات الذي وهب حياته للعبث بوحدة شعوب دول المنطقة وبث الفرقة بينهم».

واذا تحولنا الى جريدة «الغد» لسان حال حزب الغد ـ مجموعة ايمن نور ـ سنجد انها نشرت تحقيقا باسم محمد ابراهيم نور يهاجم فيه الدكتور ادوارد غالي رئيس لجنة صندوق الانسان في مجلس الشعب الذي زار ايمن في السجن للوقوف على حالته الصحية وقال انها على ما يرام فقال ابراهيم نور عن رئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحي سرور:

«هل لنا ان نسأله ولماذا لا ينتقل سرور للوقوف على صحة المواطن المصري الدكتور ايمن نور ومعرفة الانتهاكات القانونية التي يتعرض لها خاصة ان الدكتور سرور سبق له ان دخل ذات السجن ليلا للاطمئنان على حالة سجين تاجر لحوم معروف ـ لمجرد انه مواطن مصري من دائرة السيدة زينب التي يمثلها الدكتور سرور؟

ألا يستحق الامر موقفا جادا وحقيقيا وصادقا وامينا يغلب المنطق والعقل والحكمة على المشاعر الحزبية والسياسية الضيقة. اذا كانت النوايا صادقة ومخلصة لوجه الله اليس مدهشا ان تستكثر لجنة غالي مجرد المطالبة بالافراج الطبي عن نور بينما طالب 107 نواب في ذات المجلس بالعفو عنه وفقا لنص المادة 149 من الدستور؟ هل يفعلها سرور وينزل من على منصته يوم عرض هذا التقرير ليقول كلمة لله وللتاريخ وهو يعرف الحقيقة كل الحقيقة؟

اننا كنا نتوقع قبل ان يندد سرور بزيارة ادوارد ماكميلان ان يندد بزيارة ادوارد الذهبي وما انتهت اليه.

ان الحديث عن ادانة اي تدخل خارجي في شأن انساني يدفعنا اولا ان نقيم التدخل الداخلي ونسأل اين هو كي نندد بغيره؟ لماذا يرفض سرور تسليم نور الاوراق التي تكفل له تقديم التماس اعادة النظر في الحكم وفقا لحقه القانوني، هل هذا هو العدل والحياد؟».

وادوارد ماكميلان من الاتحاد الاوروبي.

معارك الاخوان

والى معارك الاخوان المسلمين واحالة اربعين منهم الى القضاء العسكري وهو ما اثار اعتراضات من سياسيين ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان على اساس انهم مدنيون ولا بد ان يحاكموا امام القضاء العادي لا العسكري، وقد تصدى لهم يوم الاحد زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» بقوله: «والحقيقة ان ما يثيره الاخوان وصحفهم حول عدالة القضاء العسكري واجراءاته الاستثنائية مردود عليه بكثير من الحجج والبراهين وقد تناولها بعض الزملاء بالشرح للتدليل على عدالة هذا القضاء وانه غير خاضع للرقابة القضائية المدنية لذلك فهو قضاء محترم ومستوف لكافة اوجه التحقيق واصدار الاحكام، لكن الاهم هل الجماعة المحظورة مدنية؟ وما هو تعريف المدني في عرفهم! هل هو الشخص الذي يرتدي ملابس مدنية وبالتالي فلا يجوز تقديمه لمحكمة عسكرية؟ يحدد القانون الامريكي صفة المدني الذي يحاكم امام المحاكم العسكرية بأنه كل شخص اضر عامدا بسمعة المؤسسة العسكرية او ارتكب افعالا ادت الى الحاق الضرر بأفرادها.

وهو ايضا الشخص الذي يحوز اسلحة ويشكل جماعات متطرفة تستهدف اثارة الفزع بين المواطنين او يقود تنظيمات هدفها تعكير صفو المجتمع والدعوة لافكار متطرفة.

ومن ثم فان القضاء العسكري في الدول الديمقراطية يمكن ان يحاكم مدنيين اذا ما ثبت تورطهم فيما يهدد امن وسلامة البلاد. في مصر فان القضاء العسكري يوفر مناخا صحيا للعدالة ويفتح الطريق امام مختلف فئات المحامين للترافع عن المدنيين ويراعي الى ابعد حد حقوق الانسان. ان المضبوطات في قضية الاخوان الكبرى المنظورة امام القضاء العسكري ليست احرازا لقضية عادية او جريمة اتجار في ممنوعات ولكنها قرائن ودلائل تؤكد ان الجماعة المحظورة كانت تستعد للطيران بجناحين هما المال والسلاح».

طبعا، طبعا ولذلك قال جحا في بروازه بـ«الاحرار» في نفس اليوم الاحد ـ «بعد تهديد الاقصى بالهدم ومطالبة الازهر بفتح باب الجهاد نقترح على الحكومة فتح باب الجهاد للاخوان وذلك لحماية الاقصى والخلاص من الاخوان. عصفورين بحجر يعني». كما قال مدير تحريرها زميلنا وصديقنا عصام كامل «اكدت تحقيقات النيابة ان هناك اتصالات بين اعضاء من جماعة الاخوان واعضاء في الكونغرس الامريكي فان كانت هذه جريمة لا بد من القبض على الطرف الثاني من الكونغرس».

لا فلنترك الهزل الى الجد، ففي «العربي» كتب صديقنا استاذ القانون البارز الدكتور حسام عيسى يقول: «واود هنا ان اقف قليلا امام هذه المعركة لاناقش الاساطير التي استدعاها انصار النظام وابواقه لا دفاعا عن مشروع الاخوان المسلمين فأنا لست من انصاره لاني انتمي لمدرسة فكرية مختلفة تماما عن المدرسة التي ينتمي اليها الاخوان رغم انني ادافع وسأدافع دوما عن حق الاخوان المسلمين في الوجود على الساحة السياسية كجماعة سياسية وعن حقهم في ان يحاكم المتهمون منهم امام قاضيهم الطبيعي ـ القاضي المدني ـ لماذا يسمح النظام القائم لنفسه بالخلط بين الدين والسياسة ولا يسمح بذلك للاخوان؟ لماذا تصرخ صحافة الحزب الوطني ولجنة السياسات بفكرها الجديد عندما قال مرشد الاخوان «طظ في مصر» وهو امر شديد البشاعة بالفعل ولم تصرخ هذه الصحافة عندما كان الرئيس مبارك يستقبل المرحوم الشيخ الشعراوي ويحيطه بكل مظاهر التبجيل والاحترام وهو الذي صرح بأنه سجد لله شكرا على هزيمة الجيش المصري في عام 1967، وكيف امكن للرئيس مبارك وهو بطل من ابطال حرب اكتوبر والقائد الاعلى للقوات المسلحة ان يستقبل رجلا صلى لله شكرا على قتل الآلاف من ابنائه الجنود على يد جنود العدو الاسرائيلي الغادر؟

السبب بسيط للغاية وهو ان النظام فرح لتصريحات الشيخ الشعراوي لانه رأى فيها ضربا في عبد الناصر والناصرية والحقيقة انها كانت تقويضا للدولة المصرية ذاتها، لانها تضمنت امتهانا لتضحيات جنودها ايا كان الرأي في نظام عبد الناصر، وبعبارة اخرى فقد سمح النظام بتقويض اهم اسس الدولة المصرية، فلماذا يصرخ اليوم فزعا من الاخوان».

لكن كلام الدكتور حسام لم يقنع زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روزاليوسف» وهو ما دفعه لان يقول عن اهمية احالة الاخوان الى المحاكمة العسكرية في مجلة «روزاليوسف»: «لجأت الدولة الى القضاء العسكري او «الدواء المر» للتعامل مع داء اكثر مرارة بعد ان تسلحت بأقصى درجات حسن النية والصبر والهدوء على ممارسات الجماعة المحظورة، التي ظلت تصعد المواجهة وتعبث بالاصلاح السياسي والديمقراطي وتوظفه لمصالحها واغراضها واشاعة الفوضى والتمرد والعصيان والعبث بسلطات الدولة ومحاولة اختراق مؤسساتها، لم يتركوا القضاة ولا الصحافيين ولا العمال ولا المحامين ولا سائر النقابات المهنية الاخرى الا وامتدت اليها انشطتهم المشبوهة التي ظهرت في صورة دولة داخل الدولة، والعمل من خلال تنظيمات موازية، الاخوان هم الذين تعجلوا الصدام وراودهم احساس كاذب بأن الدولة في حالة ضعف وانه ان الاوان للانقضاض عليها، فخرجوا من كهوفهم واوكارهم، وظهروا في المجتمع بشكل غير مسبوق يعلنون هويتهم الاخوانية ويجاهرون بتحدي القانون والنظام والدعوة الى الفوضى والعصيان وقلب نظام الحكم «المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين» ولكن الاخوان